حتى لا تأخذنا الحرب النفسية بعيداً

عبد المنعم علي عيسى

إذا ما أردنا الكشف عن جزء من المسكوت عنه في العلاقة التي تربط كلاً من أنقرة وطهران ببعضهما البعض تحديداً في الشأن السوري، يمكننا القول إن تلك العلاقة تقوم على جملة من التفاهمات الشفوية وهي تقضي بوجوب عدم الوصول إلى مجابهة عسكرية مباشرة على الأراضي السورية (وهذا أمر لا يسيء إلى الدور الإيراني فهو أفضل الممكن) الأمر الذي يحتم وجود لوائح (شفوية أيضاً) تحدد لكل منهما الخطوط الحمر (وكذلك الصفر والخضر) في علاقتهما التي يجب ألا تنقطع، قبل أن تعمد أنقرة إلى كسر تلك التفاهمات انطلاقاً من رعايتها لجيش الفتح ٢٥ / ٣ / ٢٠١٥ وعمليات الدعم اللوجستي التي وصلت حد المشاركة التركية المباشرة، كانت الأصابع التركية ملحوظة في كثير من المفاصل المهمة كالتنسيق في إدارة الوفرة النارية الهائلة التي كان لها دور كبير في المواجهات وكذلك في المعلومات الاستخباراتية وصولاً إلى التشويش على اتصالات الجيش السوري والتي برزت مفاعيلها بشكل واضح في محاولة الجيش استعادة القصر الصيني في جبل الأربعين ٢٨ / ٥ / ٢٠١٥ وفي أورم الجوز ٢٩ / ٥ / ٢٠١٥.

يبدو أن الإيرانيين كانوا قد قصروا في تقدير المخططات التركية في الشمال السوري ولم تكن تقديراتهم ترى أن اندفاعات أنقرة سوف تصل إلى ما وصلت إليه استناداً إلى تلك التفاهمات السابقة الذكر فضلاً عن أن تلك الاندفاعات تندرج بشكل أساسي تحت مسمى «المقامرة» أكثر من أي شيء آخر.

كما يبدو أن طهران لم تكن قد فقدت ثقتها تماماً في التحالف الدولي الذي تتزعمه واشنطن ضد تنظيم الدولة الإسلامية منذ أيلول ٢٠١٤، وهي لم تفعل (لم تفقد الثقة في التحالف) إلا بعد ثبوت الدور المحوري الذي قامت به واشنطن في إسقاط مدينة الرمادي العراقية ١٧ / ٥ / ٢٠١٥ وبعدها بثلاثة أيام مدينة تدمر السورية ٢٠ / ٥ / ٢٠١٥.

كان من المستحيل على داعش السيطرة على تدمر قبيل أن تجعل من الرمادي نقطة استناد مهمة لها إذ تشير التقارير إلى خروج سبعة آلاف مقاتل من الرقة ودير الزور باتجاه الرمادي وبعد اجتياح هذه الأخيرة تم التوجه إلى مدينة السخنة (١٠٠ كم جنوب شرق الرقة) ومنها إلى تدمر عبر خطوط إمداد وصلت حتى ٦٠٠ كم على مرأى ومسمع من الأقمار الصناعية الأميركية التي لم تكلف نفسها أعباء نقل تلك المشاهدات إلى من يهمهم الأمر.

لم يعد هناك من ستار يمكن أن يغشي عيني الناظر إلى المرامي الأميركية في تعاطيها مع تنظيم الدولة الإسلامية، فواشنطن اليوم تسعى إلى احتواء التنظيم في العراق في حين أنها تسعى إلى تجميعه في سورية، وفي أوائل الشهر الجاري خرج ذلك إلى العلن مباشرة عبر تصريح لرئيس فريق مراقبة الأمم المتحدة اليكساندر إيفانز قال فيه «إن هزيمة داعش على المدى المتوسط ليست مستحيلة إلا أن تلك الهزيمة قد يترتب عليها عواقب غير مقصودة تتمثل في بعثرة المقاتلين الإرهابيين في جميع أنحاء العالم».

إذاً واشنطن لا تريد هزيمة داعش حتى على المدى المتوسط لأنها لا تريد بعثرة ما عملت على تجميعه في سورية قبل أن تتفتح آفاق جديدة أو جبهات جديدة تتطلب رحيل ذلك التجمع كما تقتضيه عملية حماية- أو فرض- المصالح الأميركية على اتساع هذا العالم.

سياسياً من الواضح أن الموقف الأميركي في سورية لا يزال متمسكاً إلى الآن بخريطة جيوسياسية جديدة لكن وفق التقسيمات الحدودية الحالية، وهو الأمر الذي يفسر على أساسه الأهمية القصوى التي توليها القيادة السورية لمعركة القلمون.

مارست موسكو على امتداد الأزمة السورية سياسة حماية الدولة السورية ومنعها من الانفراط وهي لم تنفك تعلن إلى اليوم عن دعمها لدمشق وعن عزمها على تقديم كل ما يلزم لها لكي تتمكن من محاربة الإرهاب المستشري على أراضيها، وهي لم تعمد إلى المقايضة على دمشق تحت أي ظرف كان حتى ولا بالدرع الصاروخي الأميركي الذي كان يحكى أنه قد يكون الثمن الذي تطلبه موسكو لكي تغير موقفها الداعم لدمشق، فموسكو تدرك أن ذلك الدرع سوف ينصب اليوم أو غداً ولا طائل من قبض ثمن- على أهميته- في ظل وجود ضمانة لامتلاك السلعة التي تم شراؤها به.

تغيرت طبيعة العلاقة بين موسكو والغرب كثيراً بعد الأزمة الأوكرانية (تشرين الأول ٢٠١٣) التي حاكت واشنطن خيوطها بدقة عبر دعمها لحركة (بورا) الأوكرانية التي تنضوي تحت إدارة وتمويل الملياردير اليهودي جورج سوروس الذي قال عنه الرئيس الأميركي بيل كلينتون «إنه ثروة قومية أميركية» في العام ١٩٩٦، وهي (حركة بورا) لها الكثير من الشقيقات اللواتي ينضوين تحت الإدارة نفسها والتمويل نفسه مثل حركة (أوتبورا) في صربيا وحركة «كمارا» في جورجيا و٦ أبريل في مصر، ثورة الأرز في لبنان- الثورة الخضراء في إيران- لجان التنسيق المحلية في سورية.

كان الرد الروسي التلقائي على مشروع تفكيك الاتحاد الروسي (كان الغرب يعمل على احتواء روسيا ما قبل الأزمة الأوكرانية) بالتصلب في كييف وفي دمشق التي اعتبرها بوتين خط الدفاع الأول عن موسكو، كان ذلك التصلب رسالة مفهومة جيداً للغرب ولواشنطن فقد كانت رؤيا بوتين لما يجري بأنه لا يعدو أن يكون نسخة عما أراده هتلر في العام ١٩٤١ عندما وصلت قواته على أعتاب موسكو في العام ١٩٤٣ قبل أن يستطيع الجيش الأحمر أن يفرض نهاية تلك الحرب في برلين أيار ١٩٤٥.

من لم يفهم تلك الرسائل المتبادلة فيما بين روسيا والغرب هم الخليجيون فقط ومن هنا يمكن أن نفهم تلك البلاهة السياسية التي تظهر عليها الكثير من السياسات الخليجية، لم يستطع الخليجيون أن يفهموا (مثلاً) كيف يمكن لرئيس أن يرفض كل ذاك الكم الهائل من الإغراءات، في مقابل الاستجابة لمطالب سياسية، كما لم يستطيعوا أن يفهموا أيضاً كيف أن الرئيس بوتين كان مستعداً للذهاب إلى أبعد مما ذهب إليه إذا ما استدعى الأمر ذلك لإنجاح القرار الذي يقضي بضم شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي الذي صدق عليه بوتين في ٢١ / ٣ / ٢٠١٤.

زيارة العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز التي يزمع القيام بها إلى موسكو للقاء الرئيس الروسي خلال الشهر الجاري والتي يأمل فيها تلمس «متغيرات ما» أو «ثغرات ما» في مواقف موسكو تجاه دمشق (كما ستحمل طلباً سعودياً ببقاء طوق النجاة الروسي جاهزاً على الدوام في اليمن) لن تفضي إلى شيء، وهو (الملك سلمان) لن يعود من موسكو بأكثر مما عاد به بندر بن سلطان من لقاء المقايضة الشهير في سوتشي كانون الأول ٢٠١٤.

لدمشق حلفاء لن يتخلوا عنها ولأميركا أتباع سرعان ما تتخلى عنهم، لننتظر الثلاثين من حزيران وسنرى.

طالب بحل يضّمن إحلال السلام وحق الشعب السوري بتقرير مصيره بعيداً عن كل تدخل خارجي

لقاء البطاركة الأنطاكيين: متشبثون بوحدة سورية ومواجهة الفكر التكفيري وتجفيف منابعه

أكد المشاركون في اللقاء الروحي للبطاركة الأنطاكيين في الكاتدرائية المريمية بدمشق تشبثهم بوحدة سورية وحق أبنائها في العيش بأمن وحرية وكرامة، داعين العالم إلى العمل الجدي على إيجاد حل سياسي «للحرب العبثية التي تعصف بها، وتؤجهها مصالح الكبار مستخدمةً تفسيراً مغلوطاً للدين».

وجاء في البيان الختامي للقاء الذي تلاه الوكيل البطريركي لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس المطران أفرام معلولي باسم نداء الميريمية أمس: «بعد أن وقع الشعب السوري البريء والمسالم في قبضة إرهاب تستخدمه قوى هذا العالم لتفتيته وطمس حضارته وإخضاع إنسانه وطرده من أرضه.. نطالب بحل يضمن إحلال السلام وعودة المخطوفين والمهجرين والنازحين وحق الشعب السوري بتقرير مصيره بحرية تامة وبعيداً عن كل تدخل خارجي».

ودعا البيان المسيحيين ليتعاضدوا فيما بينهم ويصلّوا لأجل وحدتهم ويخدموا القرّاء بتفان ويحملوا أوطانهم في فكرهم وصلواتهم ويطلبوا بإلحاح أن يعم السلام ربوعها وينعم أبناؤها جميعاً بالفرح الحقيقي والمواظبة على أطيب العلاقات مع إخوانهم المسلمين شركائهم في الوطن والمصير ويعيشون معاً في هذه الأرض ويتقاسمون وإياهم في هذه الأيام «ويلات العنف والإرهاب الناتجين عن الفكر التكفيري وعبثية الحروب التي تؤجهها مصالح الكبار مستخدمة تفسيراً مغلوطاً للدين».

وأضاف البيان: «إن شركاءنا يشعرون بوجعكم ويتألمون لآلامكم وهم يعملون مع مرجعياتهم الدينية والفقهية لاستئصال جذور الفكر التكفيري الذي حصد ولا يزال يحصد في كل مرحلة عشرات الألوف من البشر ونحن معهم وبإخلاص الشريك الوفي نرفع الصوت ونعلن أنه حان الوقت لمواجهة هذا الفكر وتجفيف منابعه من خلال تربية دينية تعمم ثقافة الانفتاح والسلام وحرية المعتقد ومواجهة كل فكر أو أيديولوجيا تقدس العنف والقتل والانتقام في زمن يستبيح فيه الإرهابيون كل شيء باسم الله خدمة لأهوائهم ولمصالحهم ومصالح كبار هذا العالم».

وأوصى البيان بأن «لا تنسوا أن تعملوا جاهدين من أجل وحدة بلدانكم ورقيها وقيام الدولة المدنية فيها»، داعياً إلى المحافظة على التعددية بكل ما فيها من غنى وألا يكون الإيمان سبباً للفرقة أو حاجزا يحجب بهاء الآخر وعظمته»، مشيراً إلى أنه في «وقت يسود فيه الخوف والعنف والسبي والخطف والقتل والدمار والتهجير ويجبر الإنسان على تغيير دينه من مجرمين لم يعرفوا الله ولا رحمته ولم يفهموا أنه قد ارتضى بحكمته أن يقيم عباده على التعدد، فإن قاتليكم لا يدركون أنهم بقتلكم يحكمون على ذواتهم بالشقاء الأبدي وعلى أوطانهم بالتخلف».

ودعا البيان إلى «الصلاة من أجل المضطهدين والمخطوفين ولاسيما مطراني حلب بولس يازجي ويوحنا إبراهيم والكهنة المخطوفين وآخرهم الأب جاك مراد».

وطالب البيان المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته في إيقاف الحروب على أرضنا وإيجاد حلول سلمية وسياسية للنزاعات القائمة والعمل الجدي على إعادة النازحين والمهجرين إلى بيوتهم وممتلكاتهم وحماية حقوقهم كمواطنين، داعياً كل من يهتم بالمسيحيين ومصيرهم كي يساعدهم على البقاء والتجذر في أرضهم من أجل تنميتها والاستفادة من خيراتها لا أن يسهل نهبهم وتدمير حضارتهم واستعبادهم أو إرغامهم على الهجرة.

وسبق البيان الختامي إقامة البطاركة الأنطاكيين الخمسة صلاة من أجل السلام في سورية بالكاتدرائية المريمية عقب انتهاء لقائهم الروحي.

وبدأ اللقاء الروحي للبطاركة الأنطاكيين صباح أمس في الكاتدرائية بمشاركة البطاركة يوحنا العاشر يازجي بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، ومار إغناطيوس افرام الثاني كريم بطريرك انطاكية وسائر المشرق الرئيس الأعلى للكنيسة السريانية الأرثوذكسية في العالم، وغريغوريوس الثالث لحام بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك، ومار إغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريرك السريان الكاثوليك، والكاردينال الماروني مار بشارة بطرس الراعي، والسفير البابوي بدمشق ماريو زيناري. ولفت البطريرك يازجي في كلمة ببداية اللقاء إلى أن مشهد لقاء الإخوة «اجتماع بطاركة أنطاكية في هذا الظرف في سورية وفي دمشق تحديداً»، هو رسالة صادقة لشعب المشرق والعالم أجمع، قائلاً: «أردناه لقاء في دمشق لنطلق من هنا نداء المريمية.. لنطلق في الوقت نفسه نداء سلام ورسالة مصالحة ووقفة تاريخ أمام ما يجري ويتسارع من أحداث». وأشار إلى أن صلاة المجتمعين «من هذا المكان المقدس.. هذه الدار البطريركية من الكنيسة المريمية في دمشق وهي جارة الأموي تدعو إلى أن يكلل الله اللقاء بنوره ويرسل السلام لهذا المشرق وعالمه وكنيسته».

وفي تصريح للإعلاميين عقب البيان لفت البطريرك يازجي، إلى أن أهمية اللقاء تنبع من المعاني والرسائل التي أرسلها إلى أبناء الوطن والخارج بأننا موجودون في سورية عائلة واحدة مسلمين ومسيحيين نؤمن بالسلام ونحن أبناؤه كما أنه دعوة إلى أصحاب القرار في المجتمع الدولي للعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة في سورية وفي أنحاء المنطقة.

من جهته عبر البطريرك الراعي عن شكره على دعوة بطاركة أنطاكية، وقال: «هو فرح كبير أن نلتقي كإخوة مؤتمنين على خدمة شعبنا في هذا المشرق وحيث هم في العالم، كما أننا سعداء بأن يكون معنا السفير البابوي ومطارنة الأبرشيات بهذه المنطقة وفرحتنا كبيرة أن نلتقي وأننا دائماً قلب واحد ونفس واحدة وهذا يساعد شعبنا ويعطيه المزيد من الأمل». وأكد البطريرك الراعي أنه يؤيد كل ما دعا إليه البطريرك يازجي، مضيفاً: «وتبقى المشكلة الأساسية أن نتباحث في همنا المشترك كيف نحافظ على شعبنا في أرضنا».

ووصل البطريرك الراعي إلى سورية الأحد للمشاركة في اللقاء الروحي وترأس قداساً إلهياً في كاتدرائية مار انطونيوس أبرشية دمشق المارونية حيث قال: «نندد بالظلم وموت الضمير العالمي وبكل الذين يقدمون السلاح والمال من أجل التخريب والتدمير والقتل والتهجير».

سانا

صورة تذكارية للقاء الروحي للبطاركة الأنطاكيين في الكاتدرائية المريمية بدمشق (سانا)

انتقادات لمؤتمر «المعارضات» في القاهرة وتحليلات تقلل من أهمية الكيان الذي قد يتشكل عنه

مصر تشدد على وجود تصور سوري سياسي خالص للحل السياسي

كريدي لـ«الوطن»: الحل لن يكون إلا في دمشق والتوجه للخارج دوران في حلقة مفرغة

نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم

حزب الله يؤكد استمرار معركة عرسال حتى اقتلاع الإرهابيين منها

أكد نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم أن معركة تحرير جرود عرسال البقاعية اللبنانية مستمرة لاقتلاع آخر إرهابي من هذه المنطقة، وتخليص أبنائها ولبنان بشكل عام من الخطر الإرهابي. وقال قاسم في كلمة له أمس في بعلبك: «إن لبنان لا يستقيم وضعه إلا بالوفاق وخاصة في القضايا الرئيسية، داعياً إلى التلاقي والتفاهم على القضايا الأساسية لحلها وانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية».

إلى ذلك أكد النائب اللبناني عضو كتلة الوفاء للمقاومة نواف الموسوي في كلمة له في بلدة البازورية أن لبنان ما زال في دائرة الخطر الإرهابي ما دامت هناك منطقة فيها الإرهابيون في عرسال وجرودها، موضحاً أن المقاومة تحاول اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير ما تبقى محتلاً من المجموعات الإرهابية. وأعرب الموسوي عن الأمل في أن يتمكن الجيش اللبناني من تحرير بلدة عرسال وطرد الإرهابيين منها كما فعلت المقاومة في الجرود المقابلة وطردت الإرهابيين منها.

وكانت المقاومة الوطنية اللبنانية واصلت تقدمها في جرود بلدة عرسال، وأحكمت أمس الأول سيطرتها الكاملة على مثلث حرف الدبول وسط حالات فرار في صفوف إرهابيي «جبهة النصرة» من مرتفعات الحصن ووادي الخيل شرق جرود عرسال باتجاه مخيمات المهجرين السوريين ومدينة الملاهي في عرسال، كما سيطرت على مرتفعات قرنة التنور جنوب شرق جرود عرسال وتلة صدر البستان الشمالية في جرود فليطة.

سانا

القاهرة - رلى الهباهبة
دمشق – الوطن

وسط انتقادات لاذعة له من تيارات معارضة في الداخل، وتحليلات قللت من أهمية الكيان الجديد الذي قد يتمخض عنه، بدأت أمس أعمال مؤتمر المعارضات السورية في القاهرة، في حين شددت مصر على أهمية «وجود تصور سوري وطني خالص للحل السياسي باعتباره أصبح أكثر أهمية وإلحاحاً من أي وقت مضى»، وأكدت أن مواجهة خطر التنظيمات الإرهابية في سورية وإعادة توحيد أراضيها لن تتحقق دون التوصل لتسوية سياسية، متهمة المجتمع الدولي بالعجز عن تسوية الأزمة السورية حتى الآن، على حين لم يخرج أمين الجامعة العربية عن المألوف عنه في كيل الاتهامات جزافاً للحكومة السورية بالمسؤولية عما جرى في البلاد.

وافتتحت أعمال المؤتمر الذي يعقد برعاية مصرية وتحت عنوان «المعارضة السورية: من أجل الحل السياسي في سورية»، بحضور وزير الخارجية المصري سامح شكري، والأمين العام للجامعة العربية، وممثل عن الأمم المتحدة، ومشاركة ما يزيد على ٢٠٠ شخصية سورية من أطياف وتيارات معارضة مختلفة، منهم ٤٠ شخصية من «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» ومثلهم من الائتلاف يشاركون بصفة شخصية.

ويبحث المؤتمر على مدار يومين عدداً من الأمور المتعلقة بالمعارضة السورية، وملامح خارطة الطريق لمستقبل سورية، في وقت تعاني فيه هذه المعارضة من انقسامات وصراع على النفوذ وتعدد ولاءات لدول خارجية عدة. وقبل أسابيع قليلة من انعقاد المؤتمر ذكرت شخصيات معارضة بأن الهدف منه هو تشكيل كيان معارض جديد بديل عن الائتلاف والمعارضات الأخرى لكن مصر وهيئة التنسيق الوطنية نفت ذلك.

ويقلل محللون من قدرة التجمع الجديد الذي قد يتشكل على إيجاد مكان مؤثر له على الخارطة السورية المتشعبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قالت أمين سر «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» التي تنشط في الداخل ميس كريدي: «نحن لم نشارك في المؤتمر ونرى أنه لن يكون هناك حل إلا في دمشق»، معتبرة أنه ما دامت المعارضة تتصرف بعقلية إخراج الداخل إلى الخارج فستظل المسألة مجرد دوران في حلقة مفرغة»، مشددة على أن التحرك الإيجابي يجب أن يكون إلى الأمام باتجاه مزيد من الارتباط مع الشارع الذي هو صاحب الصوت الحقيقي الذي يجب أن تتعاضد المعارضة معه.

وفي كلمة له أمام المؤتمر اتهم شكري المجتمع الدولي «بالعجز حتى الآن في الخروج بتوافق حول صيغة تنفيذية للتسوية السياسية في سورية بناءً على وثيقة جنيف ١، مشدداً على ضرورة «الوقوف على واقع الأمور على الأرض، فالعملية السياسية جمدت لفترة طويلة، والعمليات العسكرية المتصاعدة أصبحت أكثر جذباً للجهود والإمكانات الدولية والإقليمية على حساب التسوية السياسية». وأكد شكري أن سيطرة الطائفية وانتشار الفوضى والتنظيمات والميليشيات المتطرفة والإرهابية على معظم الأراضي السورية، أمر يهدد مستقبل المنطقة برمتها ولا يمكن السكوت عليه، أو القبول به باعتباره أمراً واقعاً، مشيراً إلى أن التجربة أثبتت أن مواجهة خطر تلك التنظيمات وإعادة توحيد الأراضي السورية، لن تتحقق دون التوصل لتسوية سياسية، تسوية مبنية على وثيقة جنيف ١.

واعتبر شكري أن فاتورة مأساة سورية لم يتحملها سوى أبناء الشعب السوري، قتلاً وتدميراً وتهجيراً غير مسبوق في التاريخ الحديث.

وشدد وزير الخارجية المصري على أهمية وجود تصور سوري وطني خالص للحل السياسي باعتباره أصبح أكثر أهمية وإلحاحاً من أي وقت مضى، فالسوريون هم الأحق والأكثر قدرة على صياغة مستقبل بلدهم، وعلى وضع رؤية شاملة تكون بمنزلة المشروع الوطني الذي يحظى بقبول الشعب السوري بكافة أطيافه وانتماءاته، وبحيث تصبح تلك الرؤية المحرك والدافع الرئيسي لشحذ الجهود الدولية والإقليمية من أجل وقف العنف والتدخلات وإنفاذ الحل السياسي.

وشدد شكري على أن مصر لم تتدخل ولن تتدخل يوماً في شأن شعب عربي شقيق، قائلاً: «إن مصر لم تسع لتطويع الثورة السورية أو توظيفها تحقيقاً لمصالحها وأهدافها، وستظل دوماً على استعداد لتقديم يد العون والرعاية لأشقائها العرب.

من جانبه، أكد العربي «أن تفاقم الأزمة السورية وتزايد تداعياتها الإقليمية والدولية يفرضان علينا جميعاً إعادة النظر في ما اتخذ من إجراءات في هذا الملف بعد أن أدرك الجميع عدم إمكانية الحسم العسكري».

وحمل الأمين العام للجامعة العربية «النظام السوري المسؤولية الكاملة لما آلت إليه الأمور وتصميمه على المضي قدما في الحل العسكري» مشدداً على أن «الحل في سورية يجب أن يكون سورياً سلمياً وبإرادة سورية حرة».

وأعرب عن أمله أن يُكلل مؤتمر القاهرة بنتائج هامة تُسهم في بلورة تلك الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية إزاء متطلبات المرحلة الانتقالية، وتُسهم أيضاً في وضع آلية مناسبة تضمن تحقيق المشاركة والتمثيل الأوسع لمختلف أطياف المعارضة في إطار تنظيمي قادر على إدارة عملية المفاوضات مع الحكومة السورية وفقاً لبيان جنيف (١).

ويعد مؤتمر القاهرة هو اللقاء الثاني للمعارضات السورية في القاهرة، حيث سبقه الاجتماع الأول والذي استضافه المجلس المصري للشؤون الخارجية.

وزير الخارجية المصرية سامح شكري خلال مؤتمر المعارضات السورية في القاهرة (أ.ف.ب)

انتقدت استبعادها عنه وأملت في ألا يؤدي لتعقيد الحل السياسي

«التغيير والتحرير» تشن هجوماً عنيفاً على مؤتمر القاهرة

الوطن

شنت «جبهة التغيير والتحرير» المعارضة أمس هجوماً عنيفاً على مؤتمر المعارضة في العاصمة المصرية القاهرة، منتقدة استبعادها وإقصائها من المؤتمر، ومتهمة بعض القائمين عليه بممارسة «النفاق السياسي».

وقالت الجبهة في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه: إنها «تعرب عن خيبة أملها من الطريقة البائسة والإقصائية التي جرى العمل وفقها من جانب بعض القائمين من معارضين سوريين على «اجتماع القاهرة» بفرض استبعاد الجبهة وإقصائها عن حضور الاجتماع المذكور، تحت حجج واهية، واستناداً إلى مواقف مسبقة»، معتبرة أن استبعادها يعكس عقلية إقصائية من ناحية ومواقف إقليمية ودولية من ناحية أخرى.

واعتبرت أن «النفاق السياسي الذي يشكل ديدن بعض القائمين على الاجتماع المذكور، يبدأ من تسميته «مؤتمراً»! والمعلوم أن تسمية اجتماع كهذا بكلمة مؤتمر، تعني ضمناً أن تشكيلاً جديداً سينتج عنه، وهو الهاجس الذي سعى وراءه هؤلاء وأعلنوه مراراً قبل أن يضطروا للتواري وسحب كلامهم بعد موقف الخارجية المصرية الذي قال: إن الاجتماع لن ينتج عنه أي تشكيل جديد». وأشار البيان إلى «مفارقة إضافية» تمارس من بعض أعضاء لجنة التواصل لاجتماع القاهرة على الأطراف والقوى الأخرى وهو ما سبق للجنة أن رفضته، لافتاً إلى أن الأمر بلغ حد استبعاد أفراد من هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي رشحتهم الهيئة للمشاركة في المؤتمر.

واعتبرت الجبهة أن «هذه الممارسات الإقصائية غير المبررة وغير الديمقراطية، على أقل توصيف، لا تعد السوريين بمستقبل ديمقراطي، في وقت ينبغي فيه تجميع جهود كل الوطنيين السوريين، أينما كانت مواقعهم واصطفافاتهم الحالية، باتجاه الوصول إلى وقف العنف، ووقف التدخل الخارجي، وإطلاق العملية السياسية بين السوريين أنفسهم، على أساس بيان جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٢ وعبر مؤتمر جنيف٣ بما يسمح بالإنجاز الفوري والمباشر للمهمة الثلاثية، المتمثلة في إنهاء الكارثة الإنسانية، والذهاب إلى الحل السياسي، ومكافحة الإرهاب بأشكاله وتجلياته المختلفة وبشكل متزامن».

وأعربت الجبهة عن أملها في أن «لا يؤدي اجتماع القاهرة إلى تعميق تشرذم المعارضة السورية وإلى إبعاد وتعقيد الحل السياسي».